قوائم المحتويات متاحة على المجلات الاكاديمية العراقية
مجلة البحوث والدراسات الاسلامية
الصفحة الرئيسية للمجلة: https: //djisrs.dws.gov.iq

التعليل النحوي عند ابن جني في كتابه اللمع في العربية في المفاعيل

Grammatical reasoning according to Ibn Jinni in his book Al-Luma' fi al-Arabiyya regarding objects

د. سيد محمد رضي مصطفوي نيا؛ أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة قم.*
تيسير دوحي علي؛ طالب الدكتوراه قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة قم.**
د.حسين تكتبار فيروزجائي؛ أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة قم.***
مهدي ناصري؛ أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة قم.****

Keywords

Ibn Jinni, Grammatical Reasoning, Objects (al-Mafa'il)), Direct Object, Causative Object, Comitative Object, Sentence Structure, Grammatical Relationsh

Abstract

This research explores the topic of "Grammatical Reasoning (al-Ta'lil al-Nahwi) according to Ibn Jinni in his book al-Luma' fi al-'Arabiyya, specifically focusing on the objects (al-Mafa'il)." The core problem addressed is the lack of deep understanding regarding how objects influence sentence structure and placement. The motivation behind this research lies in the importance of grammatical reasoning, which facilitates the comprehension of relationships between different parts of a sentence. The study aims to clarify the concept of grammatical reasoning as presented by Ibn Jinni, how objects are classified, and their impact on determining the meaning of a sentence. The research employs an analytical approach based on the study of grammatical texts and the interpretation of various opinions held by Arab grammarians, thereby providing a comprehensive perspective on the subject. The research reached several significant findings, including that the direct object (al-maf'ul bihi) is considered an "extra" or secondary element compared to the subject (al-fa'il), and therefore, the subject is prioritized and placed before it. The research also highlighted the importance of classifying objects, shedding light on types such as the causative object (al-maf'ul li-ajlihi) and the comitative object (al-maf'ul ma'ahu), explaining their roles in sentence construction. The results demonstrate how the concept of the causative object serves to explain the cause of the action, while the comitative object clarifies the notion of accompaniment. Furthermore, the findings illustrate the impact these objects have on the semantics and meaning within sentences, reflecting the importance of both the subject and the object in a linguistic context. The study shows that Ibn Jinni relied on grammatical reasoning to explain how objects influence sentences. Objects are considered essential parts of sentence structure, necessitating the prior consideration and placement of the subject before the direct object. This reflects the connection between objects and sentence formation, enhancing a profound understanding of grammatical relationships. The research also reviewed the views of various grammarians, providing a diverse perspective on how they approached these objects. Additionally, it highlights how the concept of the passive substitute subject (na'ib al-fa'il) affects the relationship between the subject and the direct object, explaining how the object is elevated to the nominative case (rafa') in the absence of the subject, and demonstrating that shifting to the passive voice requires the concept of the subject for the verb to remain grammatically acceptable.

*Seyyed Mohammad Razi Mustafavi Nia
**Tayseer Dohi Ali
***Hossein Taktabar Firouzjaei
****Mahdi Naseri

معلومات المقال

تاريخ المقال:
الإرسال:
المراجعة:
القبول: ٢٠٢٦/٦/١م

الكلمات المفتاحية:
ابن جني; التعليل النحوي; المفاعيل; المفعول به; المفعول لأجله; المفعول معه; تركيب الجملة; العلاقة النحوية.

ملخص

تناول البحث موضوع "التعليل النحوي عند ابن جني في كتابه اللمع في العربية في المفاعيل"، حيث تبرز المشكلة في غياب الفهم العميق حول كيفية تأثير المفاعيل على تركيب الجملة وموضعها. يكمن الدافع وراء البحث في أهمية التعليل النحوي، الذي يسهل فهم العلاقات بين الأجزاء المختلفة للجملة. تسعى الدراسة إلى توضيح مفهوم التعليل النحوي وفقاً لما قدمه ابن جني، وكيفية تصنيف المفاعيل وأثرها في تحديد معنى الجملة. يتبع البحث منهجاً تحليلياً يعتمد على دراسة النصوص النحوية وتفسير الآراء المختلفة للنحاة العرب، مما يقدم رؤية شاملة حول الموضوع. توصل البحث إلى عدة نتائج هامة، منها أن المفعول به يُعتبر فضلة على الفاعل، وبالتالي يتم تقديم الفاعل عليه. كما أظهر البحث أهمية تصنيف المفاعيل، حيث تم تسليط الضوء على أنواع المفاعيل مثل المفعول لأجله والمفعول معه، موضحاً كيفية عملها في بناء الجمل. أظهرت النتائج كيف أن مفهوم المفعول لأجله يظهر كوسيلة للبيان عن علة الفعل، وكيف أن المفعول معه يوضح مسألة المصاحبة. كما توضح النتائج مدى تأثير هذه المفاعيل على الدلالة والمعنى في الجمل، مما يعكس أهمية الفاعل والمفعول في السياق اللغوي. أظهر البحث أن ابن جني استند إلى التعليل النحوي ليفسر كيفية تأثير المفاعيل على الجمل. إذ تعتبر المفاعيل جزءًا أساسيًا في بناء الجمل، مما يتطلب تقدير الفاعل أولاً وتقديمه على المفعول به. هذا يعكس الصلة بين المفاعيل وتكوين الجملة، مما يعزز الفهم العميق للعلاقات النحوية. تناول البحث تصنيفات متعددة للمفاعيل، مثل المفعول به والمفعول لأجله والمفعول معه، حيث أظهر تأثير كل منها على الجملة. تم توضيح دور المفعول لأجله كبيان لعلة الفعل، بينما تم تفسير المفعول معه باعتباره دليلاً على المصاحبة. بالإضافة الى ذلك، تم استعراض آراء النحاة، مما يقدم رؤية متنوعة حول كيفية نظرهم للمفاعيل. أظهر البحث كيف أن مفهوم نائب الفاعل يؤثر سلبًا على العلاقة بين الفاعل والمفعول به، موضحاً كيفية رفع المفعول في حالة غياب الفاعل. كما تم توضيح أهمية الفاعل والمفعول في بناء الجملة، وكيف أن التحويل إلى المبني للمجهول يتطلب مفهوم الفاعل ليظل الفعل مقبولاً نحوياً.

١. المقدمة

تُعدُّ اللغة العربية من أغنى اللغات على مستوى العالم، وتحمل في طياتها الكثير من القواعد النحوية التي تنظم تركيب الجمل وتحدد دلالاتها. يُعتبر التعليل النحوي من المفاهيم الأساسية في دراسة النحو العربي، حيث يسهم في فهم كيفية ارتباط المفاعيل بالعناصر الأخرى في الجملة، مما يوضح عَلاقةَ الفاعل بالمفعول به، والكيفية التي تُبرر مقدِّمات التأثير النحوي. ومن الشخصيات البارزة في هذا المجال، يبرز اسم ابن جني الذي قدَّم دراسة شاملة للغة العربية في كتابه الشهير "اللمع في العربية".

في هذا البحث، نسلط الضوء على مفهوم التعليل النحوي كما طرحه ابن جني، لنتناول بطريقة تفصيلية كيفية تصنيف المفاعيل ودورها في بناء الجمل. إحدى القضايا الجوهرية في الدراسة هي تقديم الفاعل على المفعول به، وهو أمر تم إبرازه عبر العديد من الآراء النحوية، مما يعكس الميدان الواسع لفهم العلاقات النحوية بين الكلمات.

بالإضافة إلى ذلك، سنبحث في أنواع المفاعيل الرئيسية مثل: المفعول لأجله والمفعول معه، ونتناول كيفية عمل كل منهما في بناء الجمل العربية. فالتعليل النحوي ليس مجرد فكرة نظرية، بل أداة مهمة تجعل

الطلاب والباحثين يفهمون كيفية ترتيب الأفكار أثناء الكتابة والتحدث. من خلال منهجية تحليلية تعتمد على دراسة النصوص النحوية وقراءة الآراء المختلفة للنحاة العرب، يمكن للمستفيدين من هذا البحث تحقيق فهم أعمق لأبعاد التعليل النحوي وتأثيره.

علاوة على ذلك، سيتناول البحث قضية نائب الفاعل وكيفية تأثيره على تركيبة الجمل، ومدى تأثير وجود الفاعل أو عدمه على معنى الجملة. فهذا العنصر ليس فقط جزءًا تقنيًا من قواعد النحو، بل يعكس أيضًا مسألة أساسية في الدلالة والمعنى.

سنسلط الضوء على كيفية اعتماد ابن جني على السماع والقياس في تقديم شروحاته، مما يثري الدراسة بالنقاشات التي تُمكننا من التعرف على الآراء المتباينة. هدفنا هو عرض رؤية شاملة وموضوعية تشرح التعليل النحوي ومفاعيل ابن جني، من أجل تعزيز الوعي اللغوي في الأوساط الأكاديمية.

٢. خلفية البحث

تُعتبر الدراسات السابقة التي تناولت التعليل النحوي مصادر أساسية لفهم تطور هذا المفهوم في التراث اللغوي العربي، وتأتي دراسة التعليل النحوي عند ابن جني في كتابه "اللمع في العربية" باستكمال لهذا السياق العلمي. على سبيل المثال:

رسالة الماجستير التي تناولت العلة النحوية عند ابن جني من خلال كتاب "علل التثنية" تُعَدُّ من الدراسات التي ركزت على جانب محدد من أفكار ابن جني، بينما يختص البحث الحالي بدراسة أوسع للتعليل النحوي ضمن "اللمع"، مما يُثري البحث بإضافة شاملة لآليات التعليل التي يتبعها الشاعر والنحوي الكبير.

كما أن دراسة العلل النحوية عند ابن أبي الربيع في رسالة ماجستير منفصلة تُبرز التنوع في مدارس النحو وطرق التعليل، إذ أن ابن أبي الربيع اتبع منهجاً مختلفاً في كتابه "البسيط"، ما يتيح مقارنة مفيدة تبين خصوصية منهج ابن جني في "اللمع". هذه المقارنة تأخذ أهمية خاصة في إدراك الفروق النظرية والعملية التي تميزت بها تجارب النحاة العرب الكبار.

بالنسبة للبحث الذي تناول التعليل النحوي في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري، فإنه يشكل شاهدًا على تعددية طرق التعليل والنقد النحوي في مختلف العصور، ويُبرز أهمية العودة إلى المصادر الأصلية لمعرفة خصوصية كل منهج. بالمقابل، يتركز بحثنا على منهج ابن جني، مما يسمح بدراسة معمقة ومركزة لهذا النحوي البارز دون تشتيت الانتباه بتعدد المدارس.

أما أطروحة الدكتوراه التي درست التعليل النحوي عند المبرد من خلال كتابه "المقتضب" فتقدم نموذجاً آخر للمنهج النحوي؛ إذ ركزت على الأسس التي بنى عليها المبرد قضاياه النحوية، وهذه الدراسة تساعد في إبراز الفرق أو التشابه بين طريقة المبرد وابن جني في معالجة المسائل النحوية، مما يعزز فهمنا لأبعاد التعليل النحوي في عصر النهضة النحوية.

في سياق مشابه، تناولت أطروحة الدكتوراه حول "جهود الباحثين العراقيين في دراسة التعليل النحوي من ١٩٨٠–٢٠١٦" التعليل النحوي بشكل عام، الأمر الذي يوفر خلفية واسعة عن مجمل البحوث التي نُفذت في هذا المجال، ولكن البحث الحالي يولي اهتماماً خاصاً لمنهج ابن جني، ما يمنحه خصوصية وتميزاً دقيقاً ضمن هذه الدراسات الواسعة.

تأتي كذلك دراسة التعليل النحوي في شرح "كافية ابن الحاجب" ليعقوب بن أحمد، التي استعرضت مناهج تعليلية مختلفة في هذا الكتاب، وتوضح كيف تطورت طرق التعليل عبر الزمن، مما يوفر خلفية مقارنة قيمة

لدراسة التعليل النحوي في كتاب "اللمع" لابن جني، حيث يتم التركيز بدقة أكبر على تحليل منهجه.

أما الدراسة التي تناولت التعليل النحوي والدلالي لعلامات الوقف في الجزأين السابع والعشرين والثامن والعشرين من القرآن الكريم، فهي تقدم بعداً تطبيقياً مهماً لكيفية الربط بين التعليل النحوي والدلالي في نصوص ذات قدسية وشمولية عالية، بالمقارنة مع البحث الحالي الذي يركز على الجانب النظري والتطبيقي في نصوص أدبية ونحوية عند ابن جني.

تتنوع الدراسات السابقة بين التحليل التاريخي، النقدي والمقارن، وهو ما يشير إلى عمق البحث في مجال التعليل النحوي، وتشكّل دراسة ابن جني في البحث الحالي امتداداً طبيعياً لهذه المرحلة من الدراسات، كما تسهم في سد فجوة معرفية بإبراز خصوصية هذا النحوي في ميدان التعليل.

من جهة أخرى، أغلب هذه الدراسات اعتمدت على مصادر محددة أو ركزت على شخصيات نحوية معينة أو كتب بعينها، مما يجعل البحث الذي يدرس التعليل النحوي عند ابن جني في "اللمع في العربية" مشروعاً مكملاً يتناول هذه الأفكار في إطار شامل ومعمّق. وأخيراً، تشكل هذه الدراسات السابقة القاعدة العلمية التي انطلق منها البحث، والتي زودته بالأطر النظرية والمنهجية المناسبة، كما أسهمت في توضيح الفروقات الدقيقة بين مدارس النحو المختلفة، ومنهجات التعليل المتباينة، ما يعزز من قيمة وموضوعية البحث في إلقاء الضوء على التعليل النحوي عند ابن جني.

٣. منصوبات الاسم المعرب

المفعول به: الفعل في التعدي الى المفعول به على قسمين: الفعل المتعدي بذاته، والفعل المتعدي بحرف الجر نحو: مررت بزيد، والفعل المتعدي بذاته على ثلاث اقسام: المتعدي الى مفعول واحد، والمتعدي الى مفعولين، والمتعدي الى ثلاثة مفاعيل، والمفعول يُنصب اذا أُسند الفعل الى الفاعل فيصبح فضلة.

المفعول لأجله: وهو ما يأت بيانا لسبب وقوع الفعل، دالا على التعليل، وجائز تقديمه، ولا يأت مكررا، ويمكن نصبه مباشرة.

المفعول معه: وهو الاسم المنصوب الذي يأت بيانا للذات التي فعل الفعل بمصاحبتها بشرط ان يكون بعد واو تفيد المعية.

المفعول المطلق: هو المصدر الذي يأت بعد فعل من نفس لفظه مؤكدا للمعنى او بيان العدد او بيان النوع او بديلا من اللفظ بفعله.

المفعول فيه: ويكون ظرفا للزمان والمكان وهو اسم يأت منصوبا على تقدير " في " ويكون بيانا لزمان الفعل ومكانه.

٤. باب المفعول به

هو كل اسم تعدّى اليه فعله، والعامل في المفعول هو الفعل فقط، لان الفاعل اسم كما ات المفعول اسم، فاذا استويا في الاسمية والاصل في الاسم ألا يعمل، فليس عما احدهما في صاحبه أولى من الاخر، وهو على قسمين: فعل متعد بغير، وفعل متعد بنفسه، وهناك الكثير من الآراء سنعرضها كما يلي:

الأول: سيبويه: " الذي يتعداه فعله الى مفعولين، وليس لك ان تقتصر على احدهما دون الاخر، وذلك قولك: نُبّئت زيدا أبا فلان، لما كان الفاعل يتعدى الى ثلاثة تعدى المفعول الى اثنين، وتقول: أرى عبد الله أبا فلان، لانك لو أدخلت في هذا الفعل الفاعل وبنيته له لتعداه فعله الى ثلاثة مفاعيل ".

الثاني: المبرد: "هو الفعل الذي يتعدى الفاعل الى مفعولين ولك ان تقتصر على احدهما ان شئت، وذلك

قولك: أعطيت زيدا درهما، وما اشبهه لانك ان شئت قلت: أعطيت زيدا، ولم تذكر المفعول الثاني " .

الثالث: ابن يعيش: " يقول النحويون ان المفعول به هو الذي يقع عليه فعل الفاعل، في مثل قولك: ضرب زيد عمرا وبلغت البلد ".

الرابع: ابن الحاجب: " قيل: والاقرب في رسم المفعول به ان يقال: هو مايصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد، مصوغ من عامله المثبت او المجهول مثبتا ".

الخامس: أبو الحسن الوراق: " وهو ما وقع عليه فعل الفاعل، كقولك: ضربت زيدا، وقد مضى تمثيله وانه ينتهي الى ثلاثة لا غير وانه يجوز تقديمه ".

وأردف الوراق في كتابه (العلل في النحو): قائلا: " ان قال قائل لِمَ وجب ان يرفع الفاعل ونصب المفعول، ففي ذلك أوجه: احدهما: انهم فعلوا هذا الفعل بين الفاعل والمفعول به، لان الفاعل اقل من المفعول في الكلام فجُعل للفاعل الحركة الثقيلة وجعل اكثر في كلامهم الحركة الخفيفة ليعتدلا، ووجه اخر: ان الفاعل انه مشبه للمبتدأ اذ كان هو والفعل جملة فحسن عليها السكوت، ووجه اخر: ان الفاعل لما كان في الترتيب اسبق من المفعول وجب ان يعطى حركة اول الحرف مخرجا كما انه قبل المفعول، انما وجب الابتداء بالفاعل على المفعول لان الفعل منه يحدث فصار احق بالتقديم من المفعول " .

وجاء في (شرح شذور الذهب): " وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدا "، ويرى الدكتور فاضل السامرائي: " ان التعريف السليم تعريف ابن الانباري في اسرار العربية مع اصلاح يسير فيكون: كل اسم فضلة تعدى اليه فعل او شبهه "، وذكر هشام بن معاوية الضرير: " ان العامل في المفعول النصب الفاعل اذا قلت: ظننت زيدا قائما، فتنصب زيدا بالتاء وقائما بالظن "، وعبر الفراء بقوله: " ان العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعا " ، في حين يرى خلف الأحمر: " ان العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى المفعولية ".

ولا يصح ان يشرك بينه وبين غيره في العمل في المفعول به ، وايد الفراء هذا المذهب حيث قال في قوله تعالى: " بلِ الله فاعبد ": تنصب الله – يعني في الاعراب – بهذا الفعل الظاهر، ومنهم من يذهب الى ان عامل النصب في المفعول هو الفاعل وهو مذهب هشام، ورفض النحاة هذا الرأي وعدّوه فاسدا، لان الفاعل لا يقوم بنفسه ولأنه ينوب غير المفعول به مع وجوده، ومنهم من يذهب الى ان عامل النصب في المفعول هو معنى المفعولية، وهو مذهب خلف الأحمر.

وذكر الكوفيون الى ان العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعا، نحو (ضرب زيد عمرا)، وذلك لان لا يكون مفعول الا بعد فعل وفاعل، لفظا او تقديرا، الا ان الفعل والفاعل بمزلة الشيء الواحد، وذكر البصريون الى ان العامل الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعا.

وذكر الاصبهاني في شرح اللمع في النحو قائلا: " الأفعال على ضربين: لازم ومتعد، ويستويان في نصب خمسة أشياء: ينصبان المصدر، تقول: جلست جلوسا، كما تقول: ضربت ضربا، وينصبان ظرف الزمان، تقول: جلست اليوم، كما تقول: ضربت اليوم، وتقول: جلست خلفك، كما تقول: شتمت بكرا، فينصبان المفعول له وينصبان المفعول معه، تقول: قمت زيدا، كما تقول: رأيت عمرا، وربّما لا يتعد بالمفعول معه، ويقال: يتعديان الى الحال، فتقول: جلست ضاحكا، كما تقول: ضربت موجعا، واللازم يُعدّى بثلاثة: يُعدى بحرف الجر، كقولك: مررت بزيد، أصله: مرّ زيد، فلما اردت التعدية جئت بالباء، ويُعدى أيضا بالهمزة، تقول: أمررتُ زيدا، ويُعدّى

بتشديد العين، تقول: كُمل الشيء وكمّلته، ولا يجوز الجمع بين الباء والهمزة، ولا بين الباء والتشديد ".

وأردف قائلا: " وهذا النوع ينقسم الى قسمين: احدهما عِلاج والأخر غيرُ عِلاج، فالعلاج نحو قولك: الضربُ، والاكلُ، وغير العلاج: أفعال الحواس الخمس، نحو: السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس، فاما قولهم: سمعت، فانه يتعدى مرة الى المفعول الواحد، كقولك: سمعتُ صوته، ولا بدّ ان يكون ذلك المفعول مما يصح ان يُسمع، ولا يصح في غيره، لاتقول: سمعتُ زيدا، قال تعالى: " هل يسمعونكم إذ تدعون " ، التقدير في ذلك: هل يسمعون دعاءكم، فحذف ما حذف، وأظهر ما ما أضمر، في قوله تعالى: " إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم " ، وزعم مُعمّر ان التقدير: هل يسمعونكم تدعون، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه، وربّما يتعدى سمعت الى مفعولين، تقول: سمعت زيدا يقول، وسمعت زيدا ينادي ".

وذكر أيضا: " وهذا النوع أيضا ينقسم الى قسمين: احدهما: يتعدى الى مفعولين بنفسه، ومن غير واسطة جار، وذلك نحو: أعطيت، وكسوتُ، والثاني: ما يتعدى الى المفعول الثاني بواسطة جار، تقول: اخترت زيدا الرجالَ، أي: من الرجال، وأمرتك الخيرَ، أي: بالخير، واستغفرتُ الله ذنبا، أي: من ذنب، قال تعالى: " واختار موسى قومه "، أي: من قومه، والثاني منهما: أفعال الشك، واليقين، مما كان داخلا على المبتدأ وخبره، فكما لا بدّ للمبتدأ من خبره، فكذلك لا بدّ للمفعول الأول من المفعول الثاني، وتلك الأفعال: ظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت، ووجدت، وعلمت، ورأيت بمعنى: علمت " .

التعليل النحوي عند ابن جني: يرى ابن جني في كتابه (اللمع في العربية) في باب المفعول به: " الفعل في التعدي الى المفعول به على ضربين: فعل متعد بنفسه، وفعل متعد بحرف الجر، فالمتعدي بحرف الجر نحو: مررت بزيد، ولو قلت: مررت زيدا، فحذفت حرف الجر لم يجز ذلك الا في ضرورة الشعر، والمتعدي بنفسه على ثلاثة اضرب: متعد الى مفعول واحد نحو: ضربت زيدا، ومتعد الى مفعولين، وهو على ضربين: متعد الى مفعولين ومتعد الى ثلاثة مفعولين، ولك في الاقتصار على احدهما دون الاخر، نحو: أعطيت زيدا درهما، ومتعد الى مفعولين وليس لك الاقتصار على احدهما، ومنها أفعال الشك واليقين، مما كان داخلا على المبتدأ والخبر، فكما لا بد للمبتدأ من خبره، فكذلك لا بد للمفعول الأول من المفعول الثاني ".

وأردف قائلا: فاذا تقدمت هذه الأفعال لم يكن بد من إعمالها، تقول: ظننت زيدا كريما، فان توسطت بين المبتدأ وخبره كنت في إعمالها وإلغائها مخيرا، تقول في الاعمال: زيدا أظن قائما، وفي الإلغاء: زيد أظن قائم، قال المنقري:

أبا الاراجيز يا بن اللؤم تُوعدني وفي الاراجيز – خِلتُ – اللؤم والخور

وان تأخرت أُختير إلغائها، وجار إهمالها، تقول: زيد قائم ظننت، وان قلت: زيدا قائما ظننت، جاز، والمتعدي الى ثلاثة مفعولين نحو: اعلمَ الله زيدا عمرا عاقلا.

النتائج: علل ابن جني نصب المفعول به بان رتبة المفعول به ان يكون واقعا بعد الفاعل، لانه فضلة على الفعل والفاعل، ولهذا اذا اتفق الاسمان مقصورين قُدّم الفاعل على المفعول، ولا يجوز تأخير الفاعل عن المفعول لانه كان يشبهه، فلا يُعلم ايهما المفعول، وإنما قدمت العرب المفعول على الفاعل نحو قولنا: ضرب عمرا زيد توسعا في الكلام، قال تعالى: " وإذ ابتلى إبراهيم ربُّه بكلمات "، فقُدّم المفعول على الفاعل، ويجوز أيضا تقديم المفعول على الفعل نفسه، والنية التأخير.

رأي الباحث : يرى ابن جني ان نصب المفعول به سببه تأثير الفعل فيه، فالفعل عامل يطلب مفعولا ليتم معناه، ويعلل النصب بان الفعل يدل على الحدث ولا يكتمل الحدث الا بوقوعه على مفعول، ومن منهجه أنه يربط الاحكام بميل العرب الى الاختصار في باب حذف المفعول به يعلل الحذف اذا دل عليه دليل، لان ذكره يصبح غير ضروري مع وضوح المعنى نحو: أكلتُ: أي الطعام، حذف المفعول للاختصار.

ونراه أيضا يجمع بين السماع عن العرب والقياس العقلي، فاذا ورد نصب المفعول به سماعا، قرره، واذا لم يرد نصٌّ صريح، قاسه على نظائره، ويعلل بعلاقة الأصل والفرع فيرى الفاعل أصلا والمفعول به فرع، لذلك يُرفع الفاعل لانه أقوى (مؤثر) وينصب المفعول به لانه متأثر (أضعف رتبة) وهذا تعليل قائم على الترتيب المنطقي بين أجزاء الجملة، وعلل أيضا بالفرق بين اللازم والمتعدي، فيعلل تعدي الفعل بانه يحتاج الى مفعول ليتم معناه، فالفعل اللازم لا يتعدى لعدم حاجته، والفعل المتعدي يطلب مفعولا لتمام الفائدة.

٥. باب المفعول معه

المشهور في المفعول معه هو: الاسم المنتصب بعد " واو " بمعنى مع، والناصب له ماتقدمه من الفعل، او شبهه، فمثال الفعل: " سِيري والطريق مسرعة " أي: سيري مع الطريق، فالطريق منصوب بسيري، ومثال شِبه الفعل: " زيدٌ سائرٌ والطريق " فالطريق منصوب بسائر، واختلف النحاة في نصب المفعول معه وكما يلي:

الأول: سيبويه: ان العامل في المفعول معه هو الفعل الأول.

الثاني: أبو الحسن الأخفش: أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب " مع " في نحو: " جئتُ معه ".

الثالث: أبو إسحاق الزجاج: " أنه منصوب بتقدير عامل، نحو قولهم: استوى الماء والخشبة، وما أشبه ذلك".

الرابع: ابن السراج: " إعلم أن الفعل يُؤثر على المفعول من خلال وساطة الواو ".

الخامس: ابن يعيش: " والصواب ماذهب اليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول، لانه وإن لم يكن متعديا فقد قوي بالواو النائبة عن مع... ".

وذكر الاخفش الى ان المفعول معه منصوب بانتصاب الظرف، قال: وذلك أن الواو في قولك: قمتُ وزيدا، واقعة موقع مع فكأنك قلتُ: قمتُ مع زيد، فلما حُذفت مع وقد كانت منصوبة على الظرف ثم أقمت الواو مقامها انتصب زيد بعدها على حدّ انتصاب مع الواقعة الواو موقعها.

وأما ماذهب اليه الزجاج من انه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: ولابس الخشبة لان الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، قلنا: هذا باطلٌ، لان الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به، فإن كان يفتقر الى توسط حرف عمل مع وجوده، وإن كان لا يفتقر الى ذلك عمل مع عدمه، وأمّا ما ذهب اليه الاخفش من أنه ينتصب انتصاب " مع " فضعيف أيضا، لا " مع " ظرف، والمفعول معه في نحو: " استوى الماء والخشبة " ليس ظرفا.

وذكر الكوفيون الى ان المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك قولهم: " استوى الماء والخشبة " واحتجوا بقولهم: نقول فقط بناءً على اختلاف الرأي لانه اذا قال: " الماء والخشب متساويان "، فإن تكرار الأفعال أمر سيء، فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة "، لان الخشبة لم تكن مُعوجّة، وذكر البصريون الى ان منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، واحتجوا بقولهم: إنما قلنا ان العامل هو الفعل وذلك لان هذا الفعل وإن كان في

الأصل غير متعد إلا أنه قَويَ بالواو، فتعدى الى الاسم فنصبه، كما عُدّيَ بالهمزة في نحو: " أخرجت زيدا " وكما عُدّيَ بالتضعيف نحو: " خرّجت المتاع ".

واحتجّ ابو البركات الانباري بقوله: " اما قولهم: انه منصوب على الخلاف لانه لايُحسن تكرير الفعل، فخالف الثاني الأول، فاصبح منصوبا على الخلاف، نقول: هذا باطلٌ بالعطف الذي يُخالف المعنيين، نحو قولك: ما قام زيد لكن عمرو، وما بعد لكن يُخالف ما قبلها، وليس بمنصوب، وقولهم: ان الفعل المتقدم لازم فلايجوز ان يعمل في المفعول معه، قلنا: إلا انه تعدّى بتقوية الواو فخرج عن كونه لازما ".

وذهب أبو الحسن الوراق في كتابه: " قواعد المطارحة في النحو قائلا: " المفعول معه وهوالمذكور بعد الواو غالبا لمصاحبة معمول فعل لفظا أو معنى، وقوله: بعد الواو احترازا من أخواتها، وقوله غالبا لانها قد تُحذف، وقوله: لمصاحبة معمول فِعل احترازا مما ليس كذلك، نحو: زيد وعمرو أخواك، وقوله: لفظا أو معنى تفصيل للفعل، فاللفظي: جئتك وزيدا، والمعنوي: ما لك وزيدا، أي: ما تصنع وزيدا، وهذا المفعول معه قليل في الكلام، والاستقراء يُعطيك ذلك، واختار بعضهم قصرَه على النقل، وهذا بيّنٌ ".

وذكر الاصبهاني في شرح اللمع في النحو قائلا: " الواو في قولك: قمتُ وزيدا، وقولك: ما صنعتَ وأباك: هي التي جاءت، وعَدّت: (صنعت) و(قمت) الى المنصوب، كما عُدّت الباء (مررت) الى زيد، وعدّت (إلا) قام القوم الى الاسم الذي بعده، واذا كان كذلك، فقول ابي إسحاق إن قولهم: ما صنعت وأباك، منصوب بفعل مضمر، على تقدير: ما صنعت ولا بست اباك،: قول فاسدٌ، لان انتصاب الاسم اذا أمكن حمله على الظاهر، لا يُحمل على المضمر، وقول الاخفش: إن انتصاب الاسم انما هو بحذف (مع) وإقامة الواو مقامه، باطلٌ بقوله: كل رجل وضيعته، وانت اعلم ومالكُ، فإن هذا ونحوه: الواو فيها معنى (مع) والاسم غير منصوب، فثبت قول سيبويه، وان الاسم منصوب بالفعل الواقع قبله بتقوية الواو، وانما نُصب الاسم في قولك: قمتُ وزيدا، ولم يرفع بالحمل على التاء، لان التاء فاعل، وقد جرى من الفعل مجرى احد اجزائه، فلم يحسن العطف عليه، كما لا يحسن العطف على نفس الفعل " .

وأردف قائلا: " وقد جاء المفعول معه في أشياء غير ذلك، قالوا ما شأنك وزيدا، أي: مع زيد، أي: ما شأنك مع زيد على تقدير: ما شأنك ملابسا زيدا، فهو منصوب بمضمر، وقالوا: ما أنت وزيدا، أي: مع زيد، و: كيف أنت وزيدا، قال: لان التقدير: ما كنتَ وزيدا، وكيف كنت وزيدا، فكثُر استعمال (كان) هناك فأضمروه، وانما نصب: ما شانك وزيدا، لانك لو عطفتَ، وجررت، كنت عطفت المُظر على المضمر المجرور، هذا عندنا باطل، وقالوا: إنك ما وخيرا، أي: إنك مع خير، ف (ما) صلة، والخبر مُستغنى عنه لطول الكلام، ولكون الواو بمعنى مع، كقولهم: كل رجل وضيعته، على تقدير: كل رجل وضيعته مقرونان، ويجوز ان يكون قوله (وضيعته) في موضع الخبر، على تقدير: كل رجل مع ضيعته، أي: كائن مع ضيعته " .

وذكر أيضا: " فأمّا قوله تعالى: " إن المصدّقين والمصدّقات وأقرضوا الله قرضا حسنا " فالمصدّقين: اسم إنّ، ولا تكون (والمصدقات) عطفا عليه، لان قوله (وأقرضوا الله قرضا حسنا) معطوف على ما في الصلة، والتقدير: ان الذين تصدقوا، وأقرضوا الله،، او: ان الذين صدّقوا وأقرضوا الله، واذا كان على هذا التقدير، لم يجز عطف (والمصدقات) على (المصدقين)، لانه يكون فصلا بين بعض الصلة وبعضها، وما كان معطوفا كان في الصلة، فلا يعطف على الموصول، وقد بقي من صلته شيء، ألا ترى في قوله تعالى: " والصابرين في

البأساء والضراء " ، لا يكون منصوبا بالعطف على قوله: (ذوي القربى) في قوله تعالى: " وءاتى المال على حبه ذوي القربى " ، لانه لو كان معطوفا عليه كان منصوبا ب (أتى) و (أتى) معطوفة على (من امن) فلا يجوز حينئذٍ ان يكون قوله (والموفون بعهدهم) معطوفا على (من امن بالله)، لان المعطوف على الصلة في الصلة، فلا يعطف على الموصول، وقد بقي من صلته، وقد عطفت (والمصدقات) على الموصول".

وذكر الدكتور فاضل السامرائي في كتابه " معاني النحو " قائلا: يرى النحاة المفعول معه بأنه اسم فضلة بعد واو أريد بها التخصيص على المعية مسبوقة بفعل، او ما فيه حروفه ومعناه، نحو " سرت والشارع "، ويكون على ثلاثة أضرب: أحدهما: ان يكون اسما نحو: جئت والليل، فيخرجون بهذا نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، بنصب الفعل لانه ليس اسما، والحقيقة هو اسم لانهم يجعلون نصبه بأن المصدرية بعد الواو فكان ينبغي إدخاله في المفعول معه، واخر: ان يكون واقعا بعد جملة فيها فعل، او ما فيه معنى الفعل وحروفه نحو: أنا سائر والطريق، فسائر فيه معنى الفعل وحروفه، وأخر: ان يكون واقعا بعد الواو الدالة على المصاحبة، وهي التي تفيد التنصيص على المعية، فالمفعول معه في الحقيقة هو اسم فضلة تالٍ لواو المصاحبة ".

التعليل النحوي عند ابن جني: ذكر ابن جني في باب المفعول معه قائلا: وهو كل ما فعلت معه فعلا، وجاز ان يكون معطوفا، وذلك قولك: قُمتُ وزيدا، أي: مع زيد، واستوى الماءُ والخشبةَ، أي: مع الخشبة،وجاء البردُ والطيالسة، أي: مع الطيالسة، وما زلت أسير والنيل، أي: مع النيل، ولو تُركت الناقةُ وفصيلها لرضعها، أي: مع فصيلها، ولو خُليتَ والاسدَ لاكلك، أي: مع الأسد، وكما قال الشاعر:

فكونوا أنتم وبَني أبيكم مكانَ الكُليتينِ منَ الطحالِ

أي: مع بني أبيكم.

فلما حذف "مع " أقام الواو مقامها، وأوصل الفعل الذي قبلها الى الاسم الذي بعدها، لانها قوّته، فأوصلته اليه فانتصب.

النتائج: علل ابن جني في باب المفعول معه انه ينتصب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، وذلك ان الفعل لازم لا يعمل في مفعول، فعدّوه بحرف الجر الذي هو " مع " فتكون للجمع بين الشيئين وللمصاحبة بينهما واشتراكهما في الفعل، وموضع " مع " نصبٌ على الظرف بالفعل المقدم، إلا ان العرب توسعت فحذفت " مع " وأقامت الواو مقامها، لان الواو للاشتراك كما ان " مع " للاشتراك،وعلل أيضا انه لايصح المفعول في هذا الباب حتى يكون بينه وبين الفاعل ملابسةٌ، لان قولنا: " جاءَ البردُ والطيالسةَ ، يريد أنهما جاءا معاً.

رأي الباحث : يعلل ابن جني من خلال السماع فهو يحتج بكلام العرب الموثوق، ويرى أن نصب الاسم بعد واو المعية ثابت بالسماع نحو: سرتُ والنيلَ "، فالنصب عنده مؤسس على الاستعمال العربي الفصيح، ونراه يعلل بان الواو هنا ليست للعطف، بل للمعية والمصاحبة، لذلك لا يصح رفع الاسم بعدها، لانه ليس شريكا في الفعل نحو: جاء الأمير والجيشَ، أي: مع الجيش، لا ان الجيش فاعل، ويعلل أيضا بالفرق بين الواوين " التفريق الدلالي "، فهو يفرق بين واو العطف " تقتضي المشاركة في الحكم " وواو المعية " تقتضي المصاحبة فقط، فإذا فسد معنى العطف وجب حملها على المعية ونصب الاسم.

ونراه يعلل بالقياس فهو يقيس المفعول معه على باب المفاعيل المنصوبة، لانه منصوب بالفعل بواسطة معنى المصاحبة، كأنه في تقدير: سرتُ مع النيل، والنيل

في موضع مفعول، ويعلل بالعامل لانه يرى ان العامل هو الفعل السابق، لكنه نصبه ليس على أنه مفعول به، بل على أنه اسم مصاحب للفعل، فالعامل لفظا هو الفعل، وعمله معنوي من جهة المصاحبة، ويعلل أيضا بدفع اللبس، فإذا احتمل الكلام العطف والمعية، نظر الى المعنى، فإن استقام العطف رُفع، وإن لم يستقم إلا بالمعية نُصب، وهذا تعليل قائم على سلامة المعنى ومنع الاشكال.

٦. باب المفعول له (المفعول لأجله)

اسم يُذكر بعد الفعل لبيان عِلته، وعلامته أن يُصلح جوابا ل " لِمَ "، فإن كان مجردا من ال والاضافة فالاكثر نصبه نحو: وقف الجُندُ إجلالا للامير، ويُجرّ باللام على قلة، وان كان مقرونا بأل فالاكثر جرّه بالحرف نحو: اصفح عنه للشفقة به، ويُنصب على قلة، وان كان مضافا جاز نصبه وجرّه على السواء نحو: تصدّقت ابتغاء مرضاة الله، او لإبتغاء مرضاة الله، ولابد لجواز نصبه ان يتحد مع الفعل والفاعل، بشرط ان يكون من مصدرا قلبيا أي: من أفعال النفس الباطنة كالرغبة والخشية، واختلف النحاة فيه وسنعرضها على النحو التالي:

الأول: سيبويه: ذكر صاحب الكتاب في باب ما ينتصب من المصادر لانه عذر لوقوع الامر قائلا: فانتصب لانه موقوع له، ولأنه تفسيرٌ لما قبله لِمَ كان ؟ وليس بصفةٍ لِما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عِشرونَ درهما ".

الثاني: المبرد: " هو المصدر المنصوب الضي يُذكر بيانا لسبب الفعل وعلته، أي انه يبين لماذا وقع الفعل، شريطة ان يكون مصدرا، ويكون علةً للفعل، وان يشارك الفعل والفاعل غالبا، وان يكون من أفعال القلوب في الغالب نحو: ضربته تأديبا له، قُمتُ إجلالا لك ".

الثالث: أبو عمر الجُرمي: ان المفعول له لايجوز ان يكون الا نكرة، ويُقدّر بالإضافة في نية الانفصال، فلا يكتسي التعريف من المضاف اليه كقولهم: مررت برجل ضارب زيدا غدا، وكقوله تعالى: " هذا عارض ممطرنا ".

الرابع: أبو البركات الانباري: " العامل في المفعول له الفعل الذي قبله، نحو: جئتك طمعا في برّك، والاصل: جئتك للطمع في برّك، الا ان حذف اللام فاتصل الفعل به فنصبه، ويتعدّى اليه الفعل اللازم كالمتعدي، لان العاقل لمّا كان لا يفعل شيئا الا لعلة، وهي علة للفعل، وعُذر لوقوعه، كان في الفعل دلالة عليه، فلمّا كان فيه دلالة عليه، تعدّى اليه ".

وذكر أبو الحسن الوراق في كتابه (قواعد المطارحة في النحو) قائلا: " وهو علة الاقدام على الفعل، لانك اذا قلت: " أتيتك تعظيما لك "، فالتعظيم هو الذي دعاك الى الاتيان، ول شروط: ان يكون مصدرا لان مجرد الجوهر لا يُعلل به كقوله تعالى: " حُرّمت عليكم امهاتكم "، والمقصود: النكاح، ومنها: ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل، فالاتيان مُعلل بالتعظيم، والتعظيم فعلٌ لك، كما ان الاتيان كذلك، ومنها: ان يكون مُقارنا له في الوجود، فالاتيان قارن التعظيم، وذلك لان علة، فلا يتأخر المُعلل عنها ".

ومنها: ان يكون الناصب له من غير لفظه لامرين، احدهما: لو كان من لفظه لكان مطلقا. والأخر: كُنت مُعللا للشيء بنفسه، وهو جواب " لِمَ "، ومنها: يكون مُهرّفا ومنكّرا كسائر المفاعيل، ويجوز تقديمه على الفاعل، وعلى الفعل كقولك: " زارك رجاءَ الخير زيدَ "،وبعضهم ذهب الى انه ينتصب انتصاب المصادر التي لا تُلاقيه في اشتقاقه، كقولهم: " حُبِستُ منعا ".

وذهب ابن عقيل في شرحه لالفية ابن مالك قائلا: " هو المصدر المُفهم علةً، المشارك لعامله: في الوقت وفي الفاعل، نحو: " جُد شكرا " فشكرا: مصدر، وهو

مُفهم للتعليل، لان المعنى جُد لاجل الشكر، ومشارك لعامله وهو – جُد – في الوقت، لان زمن الشكر هو زمن الجود، وفي الفاعل، لان فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر، وحكمه جواز النصب ان وُجدت فيه الشروط: المصدرية، وإبانة التعليل، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل ".

فإن فُقد شرط من هذه الشروط تعيّن جرّه بحرف التعليل وهو اللام او " من " او " في " او " الباء "، ولا يمتنع الجرّ بالحرف مع استكمال الشروط، نحو: " هذا قِنعَ لزهد "، وزعم قوم انه لا يشترط في نصبه الا كونه مصدرا، ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل، فجوزوا نصب إكرام في نحو قولهم: " جئتك اليوم للاكرام غدا ".

واردف قائلا: والمفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال، احدهما: ان يكون مجردا من الالف واللام والاضافة، والثاني: ان يكون مُحلى بالالف واللام، والثالث: ان يكون مضافا وكلها يجوز ان تُجر بحرف التعليل، ولكن الأكثر فيما تجرّد عن الالف واللام والاضافة النصبُ، نحو: " ضربتُ ابني تأديبا "، ويجوز جرّه، فتقول: " ضربتُ ابني لتأديبٍ "، وزعم الجزولي انه لا يجوز جرّه، وهو خلاف ما ذكره النحاة، وما صَحِب الالف واللام بعكس المجرد، فالاكثر جرّه، ويجوز النصب.

وذكر الاصبهاني في شرح اللمع في النحو: " المفعول له: مصدرٌ لعلة وقوع الفعل قبله، وسبب في إيجاده، وهو في الحقيقة جواب (لِمَ)، وذلك لان القائل اذا قال: جئتك، كأنه قيل: لِمَ جئت ؟ فقال: لطمعٍ في برّك، فحذفت اللام، فأفضى الفعل الى ما بعده، فنصبه، وقد يكون هذا المصدر معرفة، ونكرة، خلافا لأبي عمر، فإنه لم يجز فيه الا النكرة، وقوله تعالى: " حذر الموت " ، حجةٌ عليه، وكذلك بيت حاتم:

وأغفر عوراء الكريم، ادخاره...

حجةٌ عليه، فإن قلت: أكثر ما في هذا المصدر مضاف والاضافة قد يجوز ان يكون في تقدير الانفصال، كما هو في اسم الفاعل، نحو قوله تعالى: " مالك يوم الدين " ، وقوله: " عارضٌ مُمطرنا " ، وقوله: " ثاني عِطفه " ، إن هذا في اسم الفاعل جائز، ولا يجوز في المصدر، لان اسم الفاعل يجري على الفعل، ويشبهه في حركاته، وسكناته، ثم هذا الكلام لا يصح من أبي عمر لانه قال قريط بن أنيف العنبري:

فليت لي بهم قوما إذا ركبوا شدّوا الاغارة، فُرسانا، ورُكبانا

فنصب (الاغارة)، لانه مفعول له، وهو معرفة، ولا يكون منصوبا بشدّوا، لا ن (شدّوا) لازم، ومعناه: وثبوا، والمفعول له، وإن كان مصدرا، فإنه لايجوز ان يقوم مقام الفاعل، كما جاز ذلك في سائر المصادر، لا تقول: جِيء ابتغاء الخير، كما تقول: سِيرَعليه سيرٌ شديدٌ، والاخفش يُجيز ذلك، وليس بالسهل، لقلة تصرف هذا الباب، فلا يجوز قياسه على سائر المصادر، ولا على الظروف، لان الظروف قد اتُسع فيها، وأُجيزَ فيها ما لا يجوز في الأسماء الصريحة، ألا ترى أنه فُصل بها بين العامل والمعمول في نحو قولهم: كان فيك زيدٌ راغبا، وإنّ في الدار زيدا، وقالوا: كلّ يومٍ لك ثوبٌ ".

وجاء في معاني النحو: ان المفعول له او المفعول لاجله مصطلح بصري، وهو عندهم ما أفاد تعليلا من المصادر بشروط معينة نحو قوله تعالى: " يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت "، وعند الكوفيين والزجاج هو مفعول مطلق لفعل محذوف عند الزجاج، وللفعل المذكور عند الكوفيين، والذي يبدو ان رأي البصريين أرجح واقرب الى طبيعة اللغة، وان كان المعنى في قسم من التعبيرات يحتمل رأي الكوفيين وغيرهم ، والذي يبدو لي انه لا يشترط في المفعول له الا كونه مصدرا، فضلة، مفيدا للتعليل، اما الشروط الأخرى

ففيها نظر، وشرط بعض المتأخرين فيه، ان يكون من أفعال النفس الباطنة، وشرط الاعلم والمتأخرون مشاركته في الوقت والفاعل ".

واردف الدكتور فاضل السامرائي قائلا: يحد النحاة المفعول له بانه المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل اذا اجتمع فيه الشروط: ان يكون مصدرا، وان يكون مذكورا للتعليل، وان يشارك الحدث في الزمن، وان يشاركه في الفاعل أي يكون فاعل الحدث والمصدر واحدا، وان يكون قلبيا، فإن فقد شرط او اكثر من هذه الشروط جُرّ بحرف التعليل، واما اذا كان المفعول لأجله مصدرا مؤولا فلا يشترط فيه شيء من ذلك، قال تعالى: " ولا يجرمنكم شنئان قوم أن يصدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا " ، ف (أن صدوكم) مفعول لاجله، والتقدير: لأن صدوكم، والفاعل مختلف ففاعل (يجرمنكم) هو (الشنئان) أي: البغض، وفاعل الصدهم الكفار، والصد ليس قلبيا، ولا يتعين الجر مع أن وإن، وإن كانا غير مصدرين لانهما يُقدران بالمصدر وإن لم يتحد فيهما الفاعل او الوقت، لان حرف الجر يحذف معهما كثيرا نحو: ازورك ان تحسن الي، او أنك تحسن الي ".

التعليل النحوي عند ابن جني: ذكر ابن جني في باب المفعول له ان المفعول له لا يكون الا مصدرا، ويكون العامل فيه فعلا من غير لفظه، وانما يُذكر المفعول له لانه عُذر وعِلة لوقوع الفعل، تقول: زُرتك طمعا في بِرّك، قال تعالى: " يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت " أي: لحذر الموت، وقال حاتم الطائي:

واغفر عوراءَ الكريم ادخاره وأُعرضُ عن شتم اللئيمِ تكرّما

أي: لادخاره، فلما حذف اللام نصبه بالفعل الذي قبله.

النتائج: علل ابن جني في باب المفعول له ان في هذا الباب يُسمى مفعول الغرض، ومفعولا له، وهو جواب " لِمَ " وهو منصوب بالفعل الذي قبله، وانما يُذكر عُذرا، فلما كان مصدرا غير مشتق من الفعل المقدم عليه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين فعله نسب، ويجوز ان يكون معرفة ونكرة كالمفعول به تقول: جئتك مشيا، تريد ماشيا، ولا يجوز ان تقول: جئتك خوفا، تريد خائفا، ولا يجوز في هذا المفعول ان تنصبه نصب المصادر ولا ان تقيمه مقام ما لم يُسمّ فاعله، كما تقيم المفعول به، ويجوز ان تذكر اللام، ويجوز ان تحذفها، قال الحارث بن هشام:

فصددتُ عنهم والاحبةُ دونهم طمعا لهم بغقاب يومٍ سرمدِ

أي: للطمع.

راي الباحث : ابرز ما علل به ابن جني في باب المفعول له (المفعول لاجله) انه مصدر يُذكر لبيان علة وقوع الفعل بشروطه: ان يكون مصدرا، ويكون قلبيا او نفسيا في الأصل كالرغبة والخوف والطمع، وان يكون علة لوقوع الفعل، وان يتحد مع عامله في الفاعل والزمن، وهنا علته ان الفعل وقع لاجل هذا المعنى فصار منصوبا لانه مبيّن لسبب الحدث وهنا التعليل قائم على أساس التعليل الدلالي (السببية القصدية)، ويعلل أيضا بانه منصوب بالفعل قبله مباشرة، او منصوب بتقدير حرف جر محذوف (اللام غالبا)، فيرى ان الحذف نوع من التخفيف، وهو تعليل صناعي (نحوي شكلي)، وهذا التعليل قائم على أساس التعليل بالعامل (الناصب).

ويعتمد ابن جني القياس في تقرير القاعدة فيقيس كل مصدر دلّ على علة الفعل وتوفرت فيه شروط الاتحاد وعلى الأمثلة المسموعة من العرب، فإن اختل شرط من الشروط لم يُجز نصبه مفعولا له الا مع حرف الجر، ويُفرّق ابن جني بين المفعول الحقيقي ماكان علة قلبية مباشرة وما يشبهه في الصورة وليس بعلة حقيقية، فهو يعلل منع بعض التراكيب بان المعنى لا يحقق العلة القصدية، فيخرجها من الباب، ومن أهم علله ان المفعول له لابد ان يشترك مع فعله في الفاعل، فالعلة عنده عقلية

معنوية قبل ان تكون شكلية، وهذا التعليل قائم على أساس التعليل باتحاد الفاعل.

٧- باب المفعول الذي جعل الفعل حديثا عنه وهو ما لم يُسمّ فاعله (نائب الفاعل):

ويُسميه كثير من القدماء: المفعول الذي لم يسم فاعله، ومنهم من يُسميه نائب فاعل والثاني أحسن، لان النائب عن الفاعل قد يكون مفعولا به في اصله وغير مفعول به، كالمصدر والظرف والجار والمجرور، والذي يحتاج لنائب فاعل ويرفعه شيئان، احدهما: الفعل المبني للمجهول وقد يسمى المبني للمفعول، والأخر: اسم المفعول فلا بد لكل منهما من نائب فاعل، واختلف النحاة في هذا الصدد نوضحه كما يلي:

الأول: سيبويه: " في باب المفعول الذي تعداه فعله الى مفعول يقول: وذلك قولك: كُسي عبد الله الثوب، رفعت عبد الله ههنا كما رفعته في ضُرب حين قلت: ضُرب عبد الله، وشغلت به كُسي وأُعطي كما شغلت به ضُرب، وانتصب الثوب لان مفعول تعدى اليه فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل، وان شئت قدمت وأخرت فقلت: كُسي الثوبُ زيد كما قلت: ضرب زيدا عبد الله، فأمره في هذا كأمر الفاعل ".

الثاني: المبرد: " في باب الفعل الذي يتعدى الفاعل الى المفعول يقول: وذلك نحو: ضرب عبدُ الله أخاك، فإن قيل لك: أخبر عن الفاعل في قولك: ضرب عبد الله أخاك، قلت: الضاربُ أخاك عبدُ الله، وإن شئت قلت، الذي ضرب أخاك عبدُ الله، وفي (ضرب) اسم عبد الله فاعل، كما كان ذلك في قولك: ضرب عبدُ الله، وهو العائد الى (الذي) حتى صلحت الصلة، وعبد الله خبر الابتداء ".

الثالث: ابن السراج: " وهو المفعول الذي لم يُسمّ من فعل به، اذا كان الاسم مبنيا على فعل بني للمفعول ولم يذكر من فعل به فهو رفع وذلك قولك: ضُرب بكر، استُخرجت الدراهم، فبني للمفعول على " فعل " نحو: ضُرب و أُكرم ".

الرابع: " أبو البركات الانباري: في باب ما لم يُسمّ فاعله يقول: إن قال قائل: لِمَ لم يُسمّ الفاعل ؟ قيل: لان العناية قد تكون بذكر المفعول، كما تكون بذكر الفاعل، وقد تكون للجهل بالفاعل، وقد تكون للإيجاز والإختصار، والى غير ذلك، فإن قيل: فلِمَ كان ما لم يُسمّ فاعله مرفوعا ؟ قيل: لانهم لمّا حذفوا الفاعل، أقاموا المفعول مقامه، فارتفع بإسناد الفعل اليه، كما كان يرتفع الفاعل ".

الخامس: السيوطي: " قد يُترك الفاعل ويُؤتى بما ينوب عنه لأغراض متعددة، منها – كما يقول النحاة – لفظي: كالسجع نحو قولهم: " من طابت سريرته حمدت سيرته " ولاقامة النظم، ومعنوي: كأن يُحذف للجهل به، كقولك: " سُرق المتاع " اذا لم تعلم فاعله، او للعلم به فقد يكون معلوما للمخاطب فلا تذكره له، كقولك: " خُلق الانسان عجولا " أي: خلق الله الانسان، وقد يُحذف لانه لا يتعلق غرض بذكره، وذلك نحو قوله تعالى: " فإن أُحصرتم فما استيسر من الهدي "، فانه لا يتعلق غرض بذكر المحصر ".

وذكر أبو الحسن الوراق في كتابه: " العلل في النحو " قائلا: " في باب ما لم يُسمّ فاعله إن قال قائل، لِمَ وجب إذا حُذف الفاعل أن يقام مقامه اسم مرفوع ؟ والجواب على ذلك ان الفعل لا يخلو من فاعل، فلهذا وجب ان يقيم مقام اسم الفاعل اسما مرفوعا، الا ترى انهم قالوا: مات زيد، فرفعوا هذا الاسم وان لم تكن فاعله في الحقيقة، ولو شئنا جعلنا الرفع في المفعول الذي قام مقام الفاعل بعلةٍ أخرى وهي حمله على الفاعل من جهة إشتراكهما في " أن " الفعل صار خبرا عن المفعول الذي يتعدى الفعل اليه مفعولا اخر كما أقيم مقام الفاعل ".

وعزا جماعة من النحويين الى الكوفيين جميعا جواز وقوع فاعلا او مفعولا لما لم يسمّ فاعله مطلقا

محتجين بقوله تعالى: " ليسجننه حتى حين "، حيث اولوا جملة " ليسجننه " بالسجن بفتح السين على انه فاعل ، الا ان جماعة منهم جعلت المسألة خلافية بين الكوفيين فنسبوا الى هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين جواز ذلك في كل جملة نحو: يُعجبني تقوم، والى الفراء وجماعة جواز ذلك بشرط ان يكون العامل فعلا قلبيا وباقترانها بأداة معلقة نحو: ظهر لي أقام زيد.

وذكر عباس حسن في كتابه (النحو الوافي) قائلا: " من الدواعي ما يقتضي حذف الفاعل دون فعله، ويترتب على حذفه أمران محتومان، احدهما: تغيير يطرأ على فعله، والأخر: إقامة نائب عنه يُحل محله، ويجري عليه كثير من الاحكام، كأن يصير جزءا أساسيا في الجملة، لا يمكن الاستغناء عنه، ويُرفع مثله وكتأخره عن عامله وتأنيث عامله له أحيانا ".

عبر عنه ابن عقيل بقوله: " يُحذف الفاعل ويُقام المفعول به مقامه فيُعطى ماكان للفاعل: من لزوم الرفع ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه وذلك نحو: " نيل خيرُ نائل " فخير نائل: مفعول قائم مقام الفاعل، والاصل: نال زيد خير نائل، فحذف الفاعل وأُقيم المفعول به مقامه، ولا يجوز تقديمه فلا تقول: " خيرُ نائل نيل " على ان يكون نائب فاعل، بل على ان يكون مبتدأ وخبره الجملة التي بعده ".

وذكر الاصبهاني في شرح اللمع في النحو: " واعلم انه اذا كان الفعل متعديا الى مفعول واحد رفعته، وأقمته مقام الفاعل، فإن كان متعديا الى مفعولين، رفعت الأول منهما، وبقيت الثاني منصوبا، لانك انما ترفع الأول منهم ويبقى الباقي كما كان، تقول في: أعطيت زيدا درهما، وأعلمت زيدا عمرا خير الناس: أُعلم زيدٌ عمرا خير الناس، فإن كان الفعل لازما، لم تصغ منه (فُعل) وهو معنى قوله: لم يجز الا ان تذكر الفاعل، ف (أنّ) مع ما بعده، في تقدير المصدر، مرفوع بفعله، وهو قوله: لم يجز، وتقديره: لم يجز ترك ذكر الفاعل، لا تقول في: جلس زيد: جُلس، الا اذا كان مع هذا الفعل مصدر، او حرف جر، فتقول في: جلس زيد جلوسا حسنا: جُلس جلوسٌ حسن، ولا يجوز: جُلس جلوس، لان لا فائدة في ذكر جلوس، ولان جلس يدل على جلوس، والكلام مبني على الفائدة ".

وأردف قائلا: " ان الفعل يدل على ثلاثة أشياء: يدل على المصدر من جهة اللفظ، ويدل على الزمان من جهة الصيغة، ويدل على المكان من جهة المعنى، ولمّا كان كذلك اشترك المصدر وظرفا الزمان والمكان في قيام كل واحد منهما مقام الفاعل، والجار والمجرور بمنزلة الظرف، لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور، وانما قال: سيرا شديدا، ولم يقل سيرا، لانه لو قيل سِير سيرٌ، لم يكن في ذكر سيرٍ فائدة، قال تعالى: " فإذا نُفخ في الصور نفخة واحدة " فقيّده بواحدة، وهم مما يبنون الكلام على فائدة، واما قوله تعالى: " فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك " ، فانما جاء قوله (اثنتين) ليفيد العدد، مجردا من الصغر والكبر، لانه لو قال: فإن كانتا، احتمل ان يكون من احد القبيلين، فجاء به دفعا للمحتمل".

وذكر أيضا: " وفي قولك: ضربت زيدا يومَ الجمعة ضربا شديدا، لا يجوز ان نُقيم مقام الفاعل غير زيد، لانه المفعول الصحيح، قال تعالى: " ومن قُدر عليه رزقه " ، فرفع (رزقه) لانه مفعول صحيح، ولم يُقرأ بالنصب فيما علمناه، وإنما كان مشبها بالفاعل، لان (كان وأخواتها) أُسندت الى هذه الأسماء، نحو: كان زيد قائما، واصبح زيد مسرورا، فهذه الكلمات وإن خالفن سائر الأفعال، فانهن أفعال، فجاز ان يكون ما بعدهن فاعلا لها، وعلى خلاف فاعل سائر الأفعال، فقولك: كان زيد قائما، يشبه قولك: ضرب زيد عمرا، من حيث اللفظ، وإن اختلفا من جهة المعنى ".

التعليل النحوي عند ابن جني: ذكر ابن ابن جني في باب المفعول الذي جعل الفعل حديثا عنه وهو ما لم يُسمّ فاعله (نائب الفاعل) قائلا: اعلم ان المفعول به في هذا الباب يرتفع من حيث يرتفع الفاعل لان الفعل قبل كل واحد منهما، ومسند اليه وذلك قولك: ضُرب زيد، فإن كان الفعل يتعدى الى مفعولين: أقمت الأول منهما مقام الفاعل، فرفعته وتركت الثاني منصوبا بحاله تقول: أعطيتُ زيدا درهما، فإن لم تُسمّ الفاعل قلت: أُعطي زيد درهما.

فإن كان الفعل يتعدى الى ثلاثة مفاعيل، أقمت الأول منهما مقام الفاعل فرفعته، ونصبت المفعولين بعده، تقول: أعلم الله زيدا عمرا خير الناس، فإن لم تُسمّ الفاعل قلت: أُعلم زيدٌ عمرا خير الناس، فإن لم يكن الفعل متعديا لم يجز الا ان تذكر الفاعل، لئلا يكون الفعل حديثا من غير محدّث عنه، وذلك نحو: قام زيد، ولا تقول: قيم لما ذكرت ذلك، فإن اتصل به حرف جر او ظرف او مصدر جاز ان تقيم كل واحد منها مقام الفاعل، تقول: سرت بزيدٍ فرسخين يومين سيرا شديدا، فإن اقمت الباء وما عملت فيه مقام الفاعل قلت: سير بزيد فرسخين يومين سيرا شديدا، فالباء وما عملت فيه في موضع رفع، فإن اقمت الفرسخين مقام الفاعل قلت: سير بزيد فرسخان يومين سيرا شديدا، ترفع الذي تقيمه مقام الفاعل بفعله لاغير.

النتائج: علل ابن جني في باب المفعول الذي جعل الفعل حديثا عن وهو ما لم يُسمّ فاعله ان الفاعل لما كان يرتفع عند اهل العربية بإسناد الفعل اليه وتقديمه عليه، والحديث به عنه، وارادوا ان يُخبروا عمّن وقع الفعل عليه دون من فعله أسندوا الفعل الى المفعول، وحدّثوا بالفعل عنه وحذفوا الفاعل فصار المفعول يرتفع من حيث كان يرتفع الفاعل سواءٌ، لان الفعل لا يجوز ان يبقى بغير محدّث، ضموا اول الفعل في هذا الباب وكسروا ثانيه المتحرك، ثانيا كان او ثالثا.

وعلل أيضا ان الأفعال المتعدية على قسمين: قسم من يتعدى الى مفعول واحد والأخر يتعدى الى مفعولين وهو على ضربين: احدهما: يجوز لك ان تقتصر على احدهما، لك ان تُقيم ايهما شئت مقام الفاعل فترفعه وتنصب الثاني بوقوع الفعل عليه، فيصير كأنه تعدّى اليه الفعل على الانفراد، والأخر: لا يجوز الاقتصار على احدهما، فهو أفعال الشك واليقين، فلا يجوز ان تُقيم مقام الفاعل الا الأول، نحو: علمتُ زيدا منطلقا، فتقول: عُلمَ زيدٌ منطلقا، ولا يجوز: عُلم منطلقٌ زيدا، وانما لم يُجز، لان هذه الأفعال دخلت على المبتدأ والخبر فصار المبتدأ مفعولا اول والخبر مفعولا ثانيا، فاما ما يتعدى الى ثلاثة مفعولين أقمت احدهما مقام الفاعل، ونصبت الباقي على ما كان عليه.

رأي الباحث: يعلل ابن جني رفع المفعول به بعد حذف الفاعل بأنه لم حُذف الفاعل احتاج الفعل الى ما يُسند اليه فأُقيم المفعول مقامه، فأُعطي حكمه في الرفع، فالفعل لابد له من مسند اليه ليبقى الاسناد قائما نحو: ضُرب زيدٌ، الأصل: ضرب زيد عمرو زيدا، ويؤكد ابن جني ان الفعل لا يستغني عن مرفوع لان الاسناد اصل في تركيب الجملة الفعلية، فاذا سقط الفاعل لفظا لم يسقط معنى الاسناد، فلا بد من ظاهر يُسند اليه الفعل، وهذا تعليل قائم على مبدأ نحوي عام، لا فعل بلا مسند اليه.

ويرى أيضا ان حذف الفاعل قد يكون للاختصار او للعلم به أو لعدم الحاجة الى ذكره، وهذا تعليل دلالي تداولي لا صناعي فقط، نحو: سُرق المتاع، المهم هم الحدث لا السارق، ويعلل رفع المفعول بعد البناء للمجهول بانه لما صار في موضع الفاعل استحقّ حكمه، لان الحكم يتبع الموقع لا الأصل، وهذا من علله القائمة على الموقع الاعرابي لا على الأصل الاشتقاقي، ويقيس

باب ما لم يُسمّ فاعله على باب الفاعل من جهة الرفع ولزوم الاسناد وكونه عمدة في الكلام، فالنيابة عنده قياس على الأصل.

٨. النتائج

عرض البحث كيف تناول ابن جني في كتابه "اللمع في العربية" مفهوم التعليل النحوي، وأهمية المفاعيل في بناء الجمل، موضحًا أن المفعول به يعتبر فضلة على الفاعل، مما يستدعي تقديم الفاعل عليه موضحا تصنيفات المفعول به، بما في ذلك المفعول به المباشر، والمفعول الذي يتطلب وجود حرف جر، ويستعرض الآراء المختلفة للنحاة العرب حول ذلك. كما تناول البحث مفهوم المفعول لأجله كوسيلة لبيان علة الفعل، حيث يُنصب لبيان السبب ويكون قادرًا على الإجابة عن "لماذا".

يُعرّف المفعول معه بأنه الاسم المنصوب بعد "واو"، ويستعرض آراء النحاة المختلفة حول كيفية عمل الفعل فيه، مشيرًا إلى أن الفعل السابق هو الذي يؤثر في المفعول معه. عولج اختلاف المفاعيل من حيث الوظيفة في الجملة، مثل المفعول المطلق والمفعول فيه، مع تقديم أمثلة لتوضيح كيفية استخدامها. مشيرا إلى أهمية دراسة آثار المفاعيل في فهم تركيب اللغة، وكيفية التأثير على المعاني خاصة في المواقع المتعددة للجمل.

ولقد تم معالجة مفهوم نائب الفاعل وكيفية تقديم المفعول به في حالة غياب الفاعل، موضحًا كيف يؤدي ذلك إلى رفع المفعول متطرقا إلى تحليل الأفعال من حيث جواز التحويل إلى المبني للمجهول، مما يوضح أهمية الفاعل والمفعول به في السياق. كما تم معالجة تطبيقات قواعد النحو في اللغة العربية، مستعرضًا جهود العلماء وتهمهم بتفسيراتهم المتعددة، وذلك يعزز من فهم الهوية اللغوية.يسجل البحث اتساع مفهوم التعليل النحوي بناءً على ما قدمه ابن جني، وكيف أن هذه التعليلات ظهرت كمنهج يشمل القواعد اللغوية والنحوية، مما سهل من دراسة اللغة وتطبيقها في الحياة اليومية.

المصادر

–القران الكريم

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. (١٩٩٦ م). الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. بيروت. مؤسسة الرسالة. ط ٣.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (١٣٧١هـ). الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتب المصرية. القاهرة
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (١٩٨٨ م). اللمع في العربية. تحقيق: سميح أبو مغلي. عمان. دار مجدلاوي للنشر.
- ابن يعيش، علي بن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين. (د. ت). شرح المفصل. القاهرة. مطبعة المنيرية.
- الاستربادي، رضي الدين محمد بن الحسن الرضي. (١٣٩٩ هـ). شرح كافية ابن الحاجب. دار الكتب العلمية. بيروت.
- الاصبهاني، أبو الحسن علي بن الحسين. (١٩٧١ م). شرح اللمع في النحو. تحقيق: محمد خليل مراد الحربي. دار الكتب العلمية. بيروت.
- الانباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله. (١٩٩٧ م). أسرار العربية. تحقيق: محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت.
- الانباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، (د. ت). الإنصاف في مسائل الخلاف. تحقيق: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية. بيروت.

- الاندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي، (١٩٩٨ م). ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق: رجب عثمان محمد. مكتبة الخانجي. القاهرة.
- الاندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي، (١٤٢٠ هـ). البحر المحيط في التفسير. تحقيق: صدقي محمد جميل. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت.
- البغدادي، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله. (٢٠١١ م). قواعد المطارحة في النحو. تحقيق: يس أبو الهيجاء و شريف عبد الكريم النجار. دار الامل للنشر والتوزيع. الأردن.
- الجبالي، حمدي محمود حمد.(١٩٩٥ م). الخلاف النحوي الكوفي. أطروحة دكتوراه. الجامعة الأردنية. كلية الدراسات العليا.
- حسن، عباس. (٢٠١٨ م). النحو الوافي. دار المعارف. القاهرة.
- السامرائي، فاضل صالح. (١٩٦٩ م). ابن جني النحوي. دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع. جامعة بغداد.
- السامرائي، فاضل صالح، (٢٠٠٧ م). معاني النحو. مؤسسة التاريخ العربي. دار احياء التراث العربي. بيروت.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (د. ت). الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار التاريخ. بيروت.
- صبرة، محمد حسنين.(٢٠٠١ م). ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة.
- العقيلي، بهاء الدين عبد الله ابن عقيل الهمداني المصري. (٢٠١٠ م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. دار ابن كثير. دمشق.
- الغلاييني، الشيخ مصطفى.(٢٠١٠ م). جامع الدروس العربية. تحقيق: علي سليمان شبارة. مؤسسة الرسالة ناشرون. بيروت.
- الفراء، أبو زكريا بن زياد. (١٩٥٥ م). معاني القران. تحقيق: احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. دار الكتب المصرية. القاهرة.
- قبش، احمد. (١٩٧٩ م). الكامل في النحو والصرف والاعراب. دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع. بيروت.
- الكوفي، الشريف عمر بن إبراهيم. (٢٠٠٢ م). البيان في شرح اللمع. تحقيق: علاء الدين حموية. دار عمار. عمان.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (١٩٩٤ م). المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. مكتبتي. القاهرة.
- المجاشعي، الامام أبو الحسن علي بن فضال. (١٩٨٥ م). شرح عيون الاعراب. تحقيق: حنا جميل حداد. مكتبة المنار. الأردن.
- الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله. (٢٠٠٥ م). العلل في النحو. تحقيق: مها مازن المبارك. دار الفكر. دمشق.

References

AlQURAAN -ALKarim

- Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad ibn Sahl. (1996 CE). Al-Usul fi al-Nahw (The Foundations of Grammar). Edited by: Abd al-Husayn al-Fatli. Beirut: Al-Risalah Foundation. 3rd ed.
- Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman. (1371 AH). Al-Khasa'is (The Characteristics). Edited by: Muhammad Ali al-Najjar. Dar al-Kutub al-Misriyyah. Cairo
- Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman. (1988 CE). Al-Luma' fi al-Arabiyyah (Glimpses into Arabic). Edited by: Samih Abu Mughli. Amman: Dar Majdalawi for Publishing.
- Ibn Ya'ish, Ali ibn Abi al-Saraya Muhammad ibn Ali Abu al-Baqa' Muwaffaq al-Din. (n.d.). Sharh al-Mufassal (Explanation of the Detailed). Cairo: Al-Muniriyyah Press.
- Al-Istrabadi, Radi al-Din Muhammad ibn al-Hasan al-Radi. (1399 AH). Sharh Kafiyat Ibn al-Hajib (Explanation of Ibn al-Hajib's Sufficient Work). Dar al-Kutub al-Ilmiyyah. Beirut.
- Al-Isfahani, Abu al-Hasan Ali ibn al-Husayn. (1971 CE). Sharh al-Luma' fi al-Nahw (Explanation of the Glimpses into Grammar). Edited by: Muhammad Khalil Murad al-Harbi. Dar al-Kutub al-Ilmiyyah. Beirut. Al-Anbari, Abu al-Barakat Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Ubayd Allah. (1997 CE). Asrar al-Arabiyya (Secrets of Arabic). Edited by Muhammad Husayn Shams al-Din. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut.
- Al-Anbari, Abu al-Barakat Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Ubayd Allah, (n.d.). Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf (Equity in Matters of Disagreement). Edited by Emil Badi' Ya'qub. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut.
- Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf al-Gharnati, (1998 CE). Irtishaf al-Dharb min Lisan al-Arab (Distilling the Essence from the Tongue of the Arabs). Edited

by Rajab Uthman Muhammad. Maktabat al-Khanji, Cairo.

- Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf al-Gharnati, (1420 AH). Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir (The Surrounding Sea in Exegesis). Edited by Sidqi Muhammad Jamil. Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, Beirut.
- Al-Baghdadi, Jamal al-Din al-Husayn ibn Badr ibn Ayaz ibn Abd Allah. (2011 CE). Qawa'id al-Mutaraha fi al-Nahw (Rules of Debate in Grammar). Edited by Yass Abu al-Hayja' and Sharif Abd al-Karim al-Najjar. Dar al-Amal for Publishing and Distribution, Jordan. Al-Jabali, Hamdi Mahmoud Hamad. (1995). The Kufan Grammatical Disagreement. PhD Dissertation. University of Jordan. Faculty of Graduate Studies.
- Hassan, Abbas. (2018). Comprehensive Grammar. Dar Al-Maaref. Cairo.
- Al-Samarrai, Fadel Saleh. (1969). Ibn Jinni the Grammarian. Dar Al-Nadhir for Printing, Publishing and Distribution. University of Baghdad.
- Al-Samarrai, Fadel Saleh. (2007). Meanings of Grammar. Arab History Foundation. Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi. Beirut.
- Sibawayh, Abu Bishr Amr ibn Uthman ibn Qanbar. (n.d.). The Book. Edited by: Abd Al-Salam Muhammad Haroun. Dar Al-Tarikh. Beirut.
- Sabra, Muhammad Hassanein. (2001). The Fruit of the Disagreement between the Basran and Kufan Grammarians. Dar Gharib for Printing, Publishing and Distribution. Cairo.
- Al-Aqili, Baha' Al-Din Abdullah Ibn Aqil Al-Hamdani Al-Misri. (2010). Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyya. Edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid. Dar Ibn Kathir. Damascus.
- Al-Ghalayini, Sheikh Mustafa. (2010). Jami' al-Durus al-'Arabiyyah. Edited by: Ali

Sulayman Shabarah. Al-Risalah Publishers. Beirut.

- Al-Farra', Abu Zakariya ibn Ziyad. (1955). Ma'ani al-Qur'an. Edited by: Ahmad Yusuf Najati and Muhammad Ali al-Najjar. Dar al-Kutub al-Misriyyah. Cairo.
- Qabash, Ahmad. (1979). Al-Kamil fi al-Nahw wa al-Sarf wa al-I'rab. Dar al-Jil for Printing, Publishing and Distribution. Beirut.
- Al-Kufi, Sharif Umar ibn Ibrahim. (2002). Al-Bayan fi Sharh al-Luma'. Edited by: Ala' al-Din Hamawiyah. Dar Ammar. Amman.
- Al-Mubarrad, Abu al-Abbas Muhammad ibn Yazid. (1994). Al-Muqtadab. Edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Adhimah. Maktabatati. Cairo.
- Al-Majashi'i, Imam Abu al-Hasan Ali ibn Fadhal. (1985). Sharh 'Uyun al-I'rab. Research by: Hanna Jamil Haddad. Al-Manar Library. Jordan.
- Al-Warraq, Abu al-Hasan Muhammad ibn Abdullah. (2005). The Reasons in Grammar. Research by: Maha Mazen al-Mubarak. Dar al-Fikr. Damascus.